تحديات الحركة الطلابية الفلسطينية: ما بين الواقع والإمكانيات

بلال عوض سلامة(*)

محاضر في جامعة بيت لحم.

مقدمة

ترتبط الحركة الطلابية بمفهوم نضالي يحمل في ثناياه شحنة من العلامات المؤشرة للتغيير والعطاء والنضال، وكثيراً ما ارتبط اسمها بحركات التغيير الجذرية على كل الصعد الاجتصاسية (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) في العالم، وتمثل ذلك من خلال قوة وجودها وحضورها في القضايا التي تلامس وتشتبك مع المطالب القاعدية التي تعبّر عن مجموع مصالح الشعوب التي تطمح للكرامة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. وأبرز دور خاضته هذه الحركة العالمية كان في ثورة الشباب والطلاب بفرنسا في الستينيات من العقد المنصرم، حيث استطاعت ببعديها النقدي والثوري تغيير مسار التحليلات الماركسية المحدثة ليتم اعتبارها رديفاً للوعي الطبقي للطبقات المسحوقة والملوّنين، ليلقى على كاهلها مهمات الإصلاح، بل: المساهمة في بناء المجتمع وإعادة هيكلته بما يلتقي ويرتقي إلى مستوى احترام عقل وتفكير ومصلحة أغلبية الشرائح والطبقات التي تسعى لنيل حريتها وحقوقها المسلوبة، وأبرز المنظّرين الذين ألهمت كتاباتهم الحركة الطلابية والمهمشين والملونين في ثورتهم: المفكر هربرت ماركوز (ماركوز، ١٩٧٣: ٣٧) في كتابه **الإنسان ذو البعد الواحد**، والذي عرّى فيه الأنظمة الشمولية والصناعية من حيث افتقادها للحريات في الإطار الديمقراطي، كما ومارست تلك الأنظمة كل أشكال الرقابة الجديدة.

وفي سياق محايثة تلك التجربة، على دول الجنوب: وهو ما اختبرته إندونيسيا عام ١٩٩٨ عندما قامت مجموعات من الحركة الطلابية الإصلاحية بالتمرد على الحكم المركزي إبان حكم سوهارتو وإسقاطه بعد ٣٢ سنة من التفرد بالحكم، ودخول ممثلين لهم في البرلمان، وفي ما بعد، معارضتهم لسياسة الرئيس عبد الرحمن وحيد في ٢٠٠١ وتشكيكهم في قدرته على قيادة البلد (الراوي، ٢٠٠١). وفي سياق آخر ما حصل في الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩٩ في إيران والتي ساهم بها كلٌّ من الحركة الطلابية والشبابية

(*) البريد الإلكتروني: bsalameh@bethlehem.edu.

(خريشة، ٢٠٠٠)، وفي ما يتعلق بواقع السياق الفلسطيني السياسي وتاريخه، وما اختبره من انتفاضات شعبية على مدار قرن من الصراع الفلسطيني ــ الصهيوني، كان أبرزها وأميزها في الانتفاضة الشعبية الأولى ١٩٨٧، حين أدار المعركة السياسية والاجتماعية الشباب في الأحزاب الفلسطينية وتمفصلاتها من الحركات الطلابية والنقابية والجماهيرية، فاضطلعوا بدور ريادي في النضال. وأخيراً، في سياقنا العربي، ما شوهد من خلال انتفاضات ضد أنظمة شمولية وديكتاتورية في «الربيع العربي» والذي شهد به ميدان التحرير في مصر من حضور قوي للطلاب وجموع الشباب. تلك الأمثلة ما هي إلا دليل ومؤشر مهم إلى أن الشباب والحركة الطلابية قوة وطاقة كامنة ومؤثرة في سياق المجتمع، باعتبارهم يمثلون الحجم الأكبر من جسم أي أمة.

وبعيداً من التعريفات التي نستطيع أن نسوقها للحركات الاجتماعية من حيث المفهوم والممارسة والمرجعية الأيديولوجية في تفسيرها وتصنيفها طبقياً أو أيديولوجياً والمسوغات السياسية لها (العطري، ٢٠١١، وسالم، ١٩٨٣) إلا أن ما يهمنا هنا هو: مدلولها ودورها السوسيوسياسي، بما تعنيه من حركة احتجاجية جماعية هادفة إلى التغيير واعادة البناء (العطري، ٢٠١١) على الأقل من الناحية النظرية، أو تحقيق مطلبيٍّ في الحرية والكرامة والعدالة كمطلب اجتماعي أو سياسي (حنفي، ٢٠١١)، وكون الحركات الطلابية جزءاً مهماً من الحركات الشبابية فقد ترتبط بمشروع سياسي حزبي منظم أو غير منظم، وبما أنهم ــ أي الشباب ــ العمود الأفقي طولياً لأي حراك سياسي أو اجتماعي، فكانوا محط اهتمام الأنظمة والأحزاب السياسية؛ من بعد المراقبة والتحكم أو الاستخدام والاستثمار، خصوصاً إذا ما كانت الحركات الشبابية امتداداً لتلك الأحزاب.

فإذا كانت التجربة التاريخية للحركات الشبابية والطلابية في العالم ملتحمة بظروف اجتصاسية معينة، فإن بلورتها استندت إلى قضايا انسانية واجتماعية: في الحرية وإعادة الاعتبار للعقل والعدالة المجتمعية والجنوسية ورفض استلاب وعي الفرد من خلال استخدام تكنولوجيات الإعلام وأجهزة الدولة الأيديولوجية، التي عملت على تزييف وتزويف الواقع المعاش، فإن خصوصية التجربة السياسية الفلسطينية للحركة الطلابية تختلف بحكم انخراطها في صراع قومي ضد الاحتلال، وبالتالي فإنه من الضرورة أن تترك تلك التجربة بصماتها على دورها وبرامجها، وتتأثر صعوداً أو هبوطاً في دورها بحسب المرحلة والسياق السياسي الذي تحيط بهما.

يكاد يتفق الجميع على أنه ومنذ بدايات تطبيق اتفاقيات أوسلو واستنساخاتها السياسية والاقتصادية قد تأثر المجتمع الفلسطيني، بحيث تركت أثراً عميقاً على بنيته الاجتماعية والسياسية والثقافية، وكان أبرزها بحسب منحى المقالة الحالية تراجع واضح لا بل غياب للأحزاب السياسية في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والقانوني والخدماتي لصالح أجهزة السلطة الفلسطينية المتعددة، وبما أن الحركة الطلابية هي امتداد للفصائل السياسية فقد خبا دورها وتم تجميدها بين عام ١٩٩٣ حتى الانتفاضة الثانية والتي عرفت بانتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، بالرغم من حضورها جزئياً وبشكل بسيط في المشهد

السياسي في انتفاضة النفق عامي ١٩٩٦ وعام ١٩٩٨، إلا أن هذا الغياب كان نتيجة عدم فهم دورها وجدول أعمالها في النضال النقابي والاجتماعي إلى جانب نضالها السياسي، فبدت وكأنها فقدت فعاليتها ودورها في المجال السياسي لصالح السلطة الفلسطينية، والتي تكفلت بجميع حاجات المجتمع الفلسطيني ومناشطه من حيث القيام بمسؤولياتها، ولكن هذا الاستثناء كان موقتاً لدورها.

ففي الأعوام القليلة الماضية، تشهد الساحة عودة للحركات الطلابية إلى المشهد السياسي والنقابي، وبيان حالة من النضج في النضال الاجتماعي للحركة الطلابية، والتي استطاعت أن تكتشف ذاتها ودورها في مرحلة الكمون والتهميش السياسي بعد اتفاقية أوسلو ١٩٩٣، فتأتي هذه المقالة بمحاولة استقراء واقع ودور الحركات الطلابية في سياقات سياسية مختلفة قبل انتفاضة الأقصى وبعدها، وحالة الانقسام السياسي ما بين حركتي حماس وفتح لتوضيح كيف انعكست العروض السياسية والتغيرات البنيوية عليها، متبنين قراءة تحليلية وتقييمية لواقع الحركة الطلابية ودورها وعلاقة الكتل الطلابية بعضها ببعض أو مع الفصائل السياسية والسياق المديني الذي نشأ وأحاط بها. ومن جانب آخر تسعى المقالة إلى تسليط الضوء على تجارب فريدة للحركة الطلابية جديرة بالتعميم أبرزها تجربة الحركة الطلابية في جامعة بيرزيت والتي لها مسوغات سنقوم بتوضيحها لاحقاً.

إن اهتمامنا بالحركة الطلابية باعتبارها حركة شبابية لا يرجع فقط إلى كون طلبة الجامعات والكليات الفلسطينية يمثلون ما قدره ١٨٠٩٥٦ طالباً وطالبة، وأغلبيتهم من طلبة الجامعة بحسب إحصاءات ٢٠٠٨، ونسبة الشباب الواقعة أعمارهم ما بين ١٥ ــ ٢٩ يشكلون ما نسبته ٢٩,١ في المئة؛ أي ما يقارب ثلث المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠). رغم ذلك، إنما يعود اهتمامنا إلى أننا نعتبر أن الحركة الطلابية والجامعات هي الفضاء العام الذي يحتضن التعدد والانفتاح وحملة التغيير، فالجامعات هي أكثر المؤسسات التي ما زالت تتصدر النسبة الأكبر في ثقة المجتمع الفلسطيني لدورها الريادي في بناء الدولة العتيدة، وهي من المؤسسات التي لم تتأثر بنيوياً بمشاريع فئوية ولو نسبياً، وأن الحركة الطلابية هي طاقات شبابية تطمح للتغير وايجاد دور لها في عملية البناء الاجتماعي والنضال السياسي، والتي بينت التجربة السياسية عدم قدرتها على الاستغناء عنها، وحاجة المجتمع إليها. وعليه، كان من المهم فهم دور هذه الشريحة وقراءة خارطة وجودها في المجتمع الفلسطيني والصعوبات التي تحوطها، ودورها من خلال الجسم الطالبي الذي يعد أكبر حجماً وأكثر تأثيراً على المشهد الفلسطيني، والذي يعد اكثر ارتباطاً مع المتغيرات والظروف التي يشهدها المجتمع الفلسطيني.

فلسطينياً، يختلف السياق وإن تشابك في جوانب عدة مع الحركات الطلابية عالمياً، لأن الظروف والسياق السياسي الذي أحاط بالمجتمع الفلسطيني تختلف بالجوهر عما اختبرته الحركات الشبابية والطلابية في العالم، وهو: تحديها لأنظمة تسلطية ومركزية؛ فجوهر

تأسيسها تطابق مع المطلب الديمقراطي والاجتماعي، ولأن ظروف النشأة للحركة الطلابية الفلسطينية كانت في بيئة سياسية راضخة تحت حكم الاحتلال الصهيوني، فقد كان للظروف السياسية أثر في استبعاد المطالب الاجتماعية التي لم تكن مطروحة، أو مجرد التفكير بحركة اجتماعية ذات مطالب نقابية وحركة نضالية على الصعيد الاجتماعي، هذه الخلفية ستترك أثراً على خطاب الكتل الطلابية في فلسطين وتأسيسها ومن ثم أنشطتها، ونلاحظ ترسباتها حتى وقتنا الحالي.

لقد ارتبط أول نشاط سياسي في فلسطين بالحركة الطلابية والتي تعد من أولى التحركات الشعبية تشكلاً بعد «التطهير العرقي عام ١٩٤٨» والمتمثل بـ رابطة الطلبة الفلسطينيين أو في الاتحاد العام للطلبة الذي تشكل في الخمسينيات، وسرعان ما انتشر في الدول الحاضنة للفلسطينيين (محمد، ٢٠٠٠: ٤٢)، ولهذا كان أول شعار حُمل في تلك الفترة «**فلسطين أولاً**» (غياظة، ٢٠٠٠: ٣١)، ولا يعني ذلك عدم وجود حركات سياسية أخرى متمثلة بحركة القوميين العرب (محمد، ٢٠٠٠)، إلا أن طابع التنظيم والتمأسس عُبر عنه من خلال الحركة الطلابية والتي برزت وتأسست في خضم خطاب ومد قومي أثر في بنيتها وعملها.

يختلف البعض حول تاريخ بداية الحركة الطلابية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (في الضفة الغربية وقطاع غزة) بالشكل المنظم والرافد للحركة الوطنية السياسية، إلا أننا نستطيع القول إنها بدأت بالتشكل مع بداية تأسيس الكليات والمعاهد والجامعات الفلسطينية (محمد، ٢٠٠٠)، وأول كلية كانت كلية بيرزيت عام ١٩٧٢، والتي تحولت لاحقاً إلى جامعة تمنح درجة البكالوريوس ومن ثم الماجستير، وتلتها جامعة بيت لحم عام ١٩٧٣، وبعدها كلية النجاح الوطنية عام ١٩٧٧ والتي تحولت في ما بعد إلى كلية دبلوم متوسط، وبعدها دشنت غزة والخليل والقدس وجنين جامعاتها ومعاهدها العلمية.

وتُعد جامعة بيرزيت أول جامعة في الضفة الغربية تشكل مجلس الطلبة عام ١٩٧٦ (جبر والأعرج، ٢٠٠٠: ٦٠). هذا الحديث لا ينفي دور جامعات أخرى في تأسيس وتشكيل كتل طالبية في الجامعات الأخرى. فعلى سبيل المثال، أول من استخدم كتلة «جبهة العمل الطالبي التقدمية وكتلة الوحدة الطلابية» التابعتين للجبهتين الشعبية والديمقراطية على التوالي، ككتل نقابية تخوض الانتخابات، في جامعة بيت لحم عام ١٩٧٩، أما في ما يتعلق بـ حركة الشبيبة الطلابية (التابعة لحركة فتح) والكتلة الاسلامية (التابعة لحركة حماس) وكتلة الاتحاد (التابعة لحزب الشعب) فكان تأسيسها في جامعة بيرزيت (غياظة،٢٠٠٠: ١٠٧)، ولكن بحكم قضايا تنظيمية وإدارية وجغرافية شكل مجلس الطلبة في بيرزيت المنظم الأساسي للحركة الطلابية على صعيد الضفة الغربية، وربطت حينها علاقات متينة ما بين مجلس الطلبة في جامعة بيرزيت وجامعات بيت لحم والنجاح والخليل، وبدأت عملية التشكيل في باقي جامعات ومعاهد ومدارس الضفة الغربية، وصولاً إلى ١٩٨٢/٢/١٢ والذي تمثل بعقد أول مؤتمر طلابي عام في جامعة بيرزيت (جبر والأعرج، ٢٠٠٠) حضره

مندوبون من عدة جامعات ومعاهد ومدارس. وتنبع أهمية هذا المؤتمر كما يراه جبر والأعرج في كونه محاولة تأسيسية للبرنامج العام الذي سيحكم أنشطة الحركة الطلابية، فجاء أحد بنوده مؤكداً أهمية التوازن بين العمل الوطني والديمقراطي والنقابي، وبذلك يؤسس الإطار النقابي والوطني من جهة، ومن جهة أخرى المهمات والأنشطة الملقاة على عاتق الكتل الطلابية.

ويتفق كلٌّ من (غياظة،٢٠٠٠، وجبر والأعرج، ٢٠٠٠) على أن مرحلة السبعينيات امتازت بالدفاع عن الهوية الثقافية والوطنية في جامعات ومعاهد الوطن، وعُبّر عن الأنشطة الطلابية بحالة من الحذر الشديد نتيجة الظروف الأمنية الميحطة بها، وما تستدعيه مستلزمات العمل العلني الجماهيري، وبالتالي حالة الاستهداف من قوات الاحتلال الصهيوني، والذي كان يلاحق الطلبة الناشطين سياسياً، وبهذا كان العمل بداية مقتصراً على الأفراد المنتمين سياسياً أو كانوا محسوبين على فصيل سياسي من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية (غياظة، ٢٠٠٠)، فاتسمت أنشطة الحركات الطلابية بأعمال تطوعية تنموية مجتمعية، ونادت بالعدالة الاجتماعية والتقدم والمساواة عبر نشرات توعوية وتثقيفية وبيانات سياسية ونقابية، ومن جانب آخر تحقيق المطالب اليومية للطلبة (سالم، ٢٠٠٠). ومن الجدير التنويه اليه هنا، أن النضال والخطاب الاجتماعي وبالتالي الممارسات والتعبيرات لدى الكتل الطلابية كانت وما زالت متباينة بدرجات مختلفة، نتيجة الإلحاق السياسي لتلك الكتل الطلابية بالفصائل الفلسطينية، وهنا شكلت الأيديولوجية والمبادئ الحزبية والحركية لتلك الفصائل مرجعية وموجهاً تسترشد منها الكتل الطلابية.

وفي مطلع الثمانينيات، بدأ تشكيل الأطر الطلابية متمثلة ببرامجها النقابية ووثائقها وهياكلها ولوائحها الداخلية (جبر والأعرج، ٢٠٠٠: ٦١) وتنظيمها الداخلي، وشروط الانتساب اليها، فنشطت الكتل الطلابية في مجالي العمل النضالي الوطني: من مسيرات ومظاهرات وتعبئة سياسية ووطنية، إلى جانب أنشطة طلابية ونقابية ومهرجانات خطابية وتراثية ومعارض للكتب ومسابقات ثقافية ومجلات طلابية خاصة بالكتل الطلابية، ومع بداية الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، زاد نشاط الحركة الطلابية في الجامعات بشكل كبير، وهذا بالضرورة أدى إلى زيادة استهداف الاحتلال لبعض كوادر الجامعات الفاعلين سياسياً، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت نسبة الطلبة المعتقلين قبل الانتفاضة ٢٠ في المئة، ولكنها ارتفعت إلى ٧٠ في المئة في ظل الانتفاضة (غياظة، ٢٠٠٠)، هذا إلى جانب ارتفاع عدد المبعدين والذين كان لهم ضلوع في العمل الطلابي والسياسي منهم مروان البرغوثي رئيس مجلس جامعة بيرزيت السابق، وحسن عبد الجواد من جامعة بيت لحم.

فتعرضت الجامعات الفلسطينية إلى عدة حملات قمعية من قوات الاحتلال الصهيوني لاحتواء النشاط السياسي والوطني للحركة الطلابية الآخذ بالازدياد، فكان أبرز تلك السياسات إغلاق العديد من الجامعات والمدارس، فتأثرت الحركة الطلابية من حيث افتقادها لأبرز كوادرها، الأمر الذي أدى إلى خلخلة التنظيمات والكتل الطلابية على حد

سواء (المالكي، ٢٠٠٠)، وأربكت القاعدة والأطر الجماهيرية لتلك الكتل في تلك الفترة.

وباعتبار أن **الوظيفة الأساسية الأولى** التي أوكلت لقيادات الحركة الطلابية في ذلك الوقت، كانت تسند بالأساس إلى العمل السياسي والوطني (غياظة، ٢٠٠٠)، رغم استمرار المعارك النقابية بشكل ثانوي في مجال الأقساط ومساعدة الطلبة المحتاجين وتشكيل النقابات ولجان عمل المرأة ولجان العمل التطوعي، وفي خضم التنافسات بين الكتل والفصائل الفلسطينية تم التركيز على الأعمال التطوعية والعملية مع تهميش لصقل العضوية الحزبية ببرنامج الفصيل السياسي الذي تنتمي إليه الكتل الطلابية، وهذا أدى إلى طغيان العمل الميداني على حساب العمل التعبوي طويل الأمد (المالكي، ٢٠٠٠).

الوظيفة الثانية التي أُوكلت إلى الحركات الطلابية في الجامعات هي رفد المحيط من المخيمات والقرى بكوادر مؤهلة سياسياً وثقافياً، للعمل في مجال العمل الفصائلي التنظيمي في المناطق الجغرافية البعيدة، خصوصاً القرى، وخرجت كوادر سياسية واجتماعية ووطنية فاعلة في الحركة الوطنية، منهم محمود فنون، كامل حميد، جبرائيل الشوملي، عيسى قراقع وربيحة ذياب وآخرون.

وبالرغم من البعد الإيجابي لخلق قيادات جديدة وشابة من أصول ريفية ومن المخيمات، الأمر الذي ساعد على تجديد الدم لدى قيادات المجتمعات المحلية وشكّل سمة إيجابية. وهذا ما كشفت عنه دراسة غياظة (غياظة، ٢٠٠٠: ٩٧ ــ ١٠٠)، والتي أوضحت أن أغلبية رؤساء مجالس اتحادات الطلبة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٤ ــ وربما حتى وقتنا الحالي ــ هم من أصول ريفية ومن المخيمات، ودوره في إتاحة المجال أمام تلك الشرائح أن تكون جزءاً من المشاركة وصنع القرار، إلا أنني أميل إلى بعد خفيٍّ ساهم في استبعاد أو ظهور ــ على حياء ــ شعارات وأنشطة تمس النضال الاجتماعي، أخضعت فيه القرارات المراتبية التي تحكم العقلية الريفية لتلك الكوادر والحس الشعبي التقليدي المحيط بها، ولهذا من الندر أن نجد، مثلاً، رئيس قائمة لكتلة طلابية من النساء.

وانتقالاً إلى مرحلة ما بعد توقيع اتفاقية أوسلو ١٩٩٣، وما حملته تلك الفترة من إرهاصات انعسكت على كل أنشطة المجتمع الفلسطيني، فامتازت بحالة الركود والتراجع في مجال العمل الوطني والحزبي والنقابي والطلابي، حيث يسمها غياظة بمرحلة الحفاظ على الذات في واقع الحركات الطلابية، من حيث تغير معطيات ومميزات وأنشطة الحركات الطلابية، ليصبح مستلزمات الأنشطة النقابية وحالة الاستقطاب للحركة الطلابية: الموقف من أوسلو، ما بين مؤيد ومعارض ليهيمن على المشهد الطلابي المتثمل بالبرامج والمناظرات الانتخابية والبيانات للكتل الطلابية، فقلَّت الأعمال التطوعية وضعفت الأنشطة التي تستهدف حريات التعبير حتى عام ٢٠٠٠. سرعة هذه المتغيرات أربكت الشارع السياسي، وكذا الحركة الطلابية، فعجزت الكتل الطلابية عن التعامل مع المهمات الوطنية من جانب، والقضايا المرتبطة بحاجات ومتطلبات الدور المفترض نقابياً لها من جانب آخر، وبشكل

متوازن (المالكي، ٢٠٠٠). أما سالم (سالم، ٢٠٠٠: ٢٧) فيذهب إلى تشخيص العمل الطلابي في مرحلة ما بعد أوسلو بحالة كانت قائمة على أساس الانحياز الكامل لإشباع حاجات الطلاب اليومية، وكان ذلك بالضرورة على حساب المشاركة في النضال الاجتماعي والوطني، خصوصاً وجود حالة من الفراغ السياسي لفصائل العمل الوطني وضمور حضورها في المشهد السياسي والاجتماعي، واقتصاره على التنديدات والبيانات التي تفتقد آلية فاعلة أو بديلاً لإنقاذ التدهور الاقتصادي والسياسي الذي شهده المجتمع الفلسطيني، فكان همّ الطالب الأساسي هو «الرسوم والاقساط الجامعية» الآخذة بالارتفاع، ومصاريف الدراسة من التصاوير والكتب والقرطاسية ذات التكلفة العالية مع تردٍّ واضح وملموس للحالة الاقتصادية .

وفي السياق عينه، شهدت الجامعات الفلسطينية بروزاً وتنامياً، بتوالية هندسية للحركة الإسلامية في الشارع الفلسطيني، مع هيمنة واضحة للخطاب التقليدي للفصائل السياسية وبالتالي الكتل الطلابية (المالكي، ٢٠٠٠)، حيث عجزت الكتل الطلابية الوطنية عن منافسة الكتل الطلابية التابعة لحركة حماس، واستطاعت الأخيرة في فترات وجيزة أن تصبح وحدها المنافسة الأولى التي تحسم رئاسة المجالس الطلابية كما حدث في عدة جامعات، منها جامعة النجاح وبيرزيت والخليل في انتخابات ١٩٩٨، وعدم قدرتها على الحسم في جامعة بيت لحم وحدها، فلم يشفع موقفها المعارض من اتفاقية أوسلو بالتحالف مع «كتلة وطن اليسارية» التي ترفض التحالف معها لتعارض برنامجها الاجتماعي والديمقراطي مع الكتل الطلابية ذات التوجه الإسلامي السياسي، الذي يتسم بحسب وجهة نظرها بالمحافظة والتقليدية في المجال الاجتماعي والثقافي.

بعد تشخيص مكثف لسياق النشأة، واستعراض وتحليل تاريخي للحركة الطلابية، ننتقل الآن إلى معالجة موضوع المقالة الحالية في محاولة لاستقصاء وفهم أكثر لواقع الحركة الطلابية في فلسطين، وحتى يتسنى لنا ذلك لا بد من فهم البيئة الثقافية والسياسية التي تحيط بها، باعتبارها جسداً سياسياً قابلاً للأدلجة إن لم نقل انبثاقاً منه، وعليه سنقوم بتقسيم ما يأتي إلى أربعة محاور:

أولاً: الجامعات منبع الطبقة الوسطى!

الدور الوظيفي للمدن من الناحية السوسيولوجية هو احتضان الخيارات المتعددة التي تقدمها لسكانها ليضعها في مصاف متقدم عن الريف من حيث تمركز الخدمات والمؤسسات التي تؤدي دوراً مهماً في تنظيم الخدمات للفلسطينيين وإعادة توزيعها. من بين أهم تلك المؤسسات، الجامعات الفلسطينية، فمنذ بداية تأسيسها فترة السبعينيات، والتي كانت استجابة لحاجات المجتمع الفلسطيني المحلي، اضطلعت الجامعات بدور في خدمة وتأهيل كادر مهني، قادر على اتخاذ قرارات عقلانية، محصن بمهارات علمية في انخراطه في تنمية قطاعات التعليم والصحة والفكر والاقتصاد. فاستجابت الجامعات، باعتبارها معطى

ثقافياً واجتماعياً؛ فإنها قابلة للأدلجة وللتأثر بحالة الحراك الفكري والثقافي والسياسي في بيئتها «السياقتصادية» والتي كان أبرز تمثلاتها بالخطاب القومي والمد القومي، وبصورة دراماتيكية تحولت الجامعات إلى جهاز أيديولوجي تقدمي يقوم بتفريخ قيادات تقدمية وطليعية تساعد على نشر قيم وثقافة وأسلوب حياة المدن والتفكير الذي يرتقي إلى حد التماهي معها في مسلكيات الأفراد الذين ينتمون اليها.

ولهذا شكّل مركز المدينة مناراً تقدمياً لمحيطه القروي والريفي، وعملت الجامعات على رفد تلك المناطق بكوادر منفتحة وقابلة للتعددية ومتفقة على وجود الآخر المختلف، الذي تشابك أحياناً مع بعضه، واتفق أحياناً كثيرة بعضه مع بعض. وهذه الصفة التقدمية ليست منزلة، بقدر ما هي ملتصقة مع بنية ووظيفة الطبقة الوسطى القائمة على أرضية الاعتراف بالآخر وعدم نفيه حتى في أكثر الحالات تطرفاً.

ومع تزامن نشوء ونشاط الحركة الوطنية الفلسطينية بأذرعها الطلابية والنقابية في فترة الثمانينيات حتى التسعينيات، تحولت الجامعات إلى مولدات ومصانع ومختبرات عملية ميدانية لصنع قيادات العمل الثوري والوطني، الذين ساهموا بصورة رئيسية فيها، واضطلعوا بدور طليعي في متابعة وقيادة جميع أنشطة وبرامج فصائل العمل الوطني الفلسطيني (سلامة، ٢٠١٣)، نقابياً وجماهيرياً وتنظيمياً، وتشابكت المصالح الوطنية معاً، فكانت القيادة الوطنية الموحدة (ق.و.م)عنواناً جامعاً لتلك الفصائل والكتل، ولكن كان اغتيالها أسرع من نشوئها، لأسباب كثيرة بحاجة إلى بحث كامل في معالجتها، فشكل التحالف العضوي ما بين الفصائل الفلسطينية والحركة الطلابية جبهة عريضة متقدمة في تصدّيها لسياسات الاحتلال المتعددة.

شهد الفضاء الأيديولوجي الفلسطيني العام حالة من الاستقطاب والصراع ما بين فصائل العمل الوطني، بداياته كانت ما بين الفصائل اليسارية وحركة فتح، ولكنها تحولت سريعاً بفعل انتكاسات في المشروع الوطني وتراجع الحركات اليسارية عموماً وفلسطينياً على وجه الخصوص، ليتحول الصراع ما بين الحركات الإسلامية وحركة فتح في بداية التسعينيات، إلى ما بينها وبين سلطة الحكم الذاتي بعد اتفاقية أوسلو، ليتحول الدين الشعبي إلى أدوات أيديولوجية رئيسية في حقل السياسة، استخدم وظيفياً لشرعنة الموقع والمكانة والفصيل، فاستخدمت الحركات الوطنية والإسلامية الشعارات الدينية في بياناتها وخطاباتها وسلوكها. وشكلت الأخيرة ــ الإسلامية ــ مرجعية قيمية وأخلاقية باعتبارها تعاملت مع نفسها كممثلة للدين. في خضم هذا السياق، كان الهم الأكبر لحركة فتح الاستحواذ على السلطة ومقدراتها وامتيازاتها، في حين انشغلت القيادات اليسارية في رمرمة أوضاعها وتساوقها مع بعض الخطابات الدينية والدعوة إلى التشبث بالفلكلور التي آثرت التمسك بالتقليد والمحافظة عليه، وبالرغم من أن تلك الدعوات كانت صحية خصوصاً في مواجهة احتلال يحمل في داخله خصائص اقتلاعية تهدد الوجود والهوية الفلسطينية، إلا أنها قد ضللت وفهمت على أنها دعوات إلى التمسك بالماضي.

ولئن كانت الجامعات الفلسطينية معياراً ومقياساً للحالة الثقافية والأيديولوجية المهيمنة على محيطها، فقد تأثرت بنشوء وتراجع في الخطاب الطليعي والتقدمي في محيطها الريفي والقروي وحتى المديني، فنكصت اجتماعياً مع هيمنة الخطاب الديني والتقليدي متلافية بذلك المواجهة للتغيرات التي عصفت بالقيم والثقافة في المجتمع الفلسطيني، فبدأت بأخذ الحذر في تطبيق مناهجها وبرامجها وحتى في بعض مساقاتها من أن تقدم رؤية لا تنسجم مع الطابع العام المحافظ الذي أخذ منحى تصاعدياً متمثلاً بصعود التيار الإسلامي ممثلاً بحركة حماس، كانت النتيجة هو تحولها من دورها الطليعي إلى التقليدي من خلال تفريخ قيادات وطبقات وسطى تقليدية ومحافظة في الخطاب والممارسة، أثر وما زال في الثقافة المهيمنة في المجتمع الفلسطيني، لتنطبق عليه مقولة هيمنة ثقافة الريف على حياة المدينة، بمرجعياتها وأسلوب حياتها، فنشأت حداثات مغتربة ومشوهة في مواقع، وأخرى رِدة في مواقع أخرى .

ثانياً: إقصاء الاجتماعي وتسلط السياسي... فغيابهما

من اللافت للانتباه، لمن عايش الثورة الفلسطينية بمحطاتها المختلفة، هيمنة وسطوة الخطاب السياسي التحرري على المطالب المجتمعية والاجتماعية والنقابية، وإن وجد بمساحات ضيقة لدى الأحزاب اليسارية، إلا أن الحالة العامة في فلسطين عبرت عن هيمنة مشروع التحرر ومقارعة الاحتلال والمقاومة والنضال. كان الهدف الأساسي هو تحرير الأرض، وليس الإنسان، وبما أن الانفعال هو تأثر بالمكان وبثقافة الانسان، انخرطت الحركات الطلابية في عملية التحرر بنسائها وشبابها في إعطاء الأولوية والأهمية للتخلص من المشروع الاستعماري، وبهذا تم محاصرة وإقصاء الاجتماعي بمظاهره وتجلياته المتعلقة بـــ: محاصرة المرأة ومحدودية دورها وتمثيلها (كتاب، ٢٠٠٠)، حقوق العمال، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، باعتبار أن الصراع هو قومي بامتياز، وبهذا تم استعداء واستبعاد كل ما هو اجتماعي أو طبقي أو اقتصادي في السياق التحرري، أو لنقل إحالة كل الشعارات والخطابات المتعلقة به إلى ما بعد مرحلة الاحتلال التي لم تأتِ بعد.

تبنت بعض الفصائل اليسارية، بحكم تركيبتها الأيديولوجية والتنظيمية، بعضاً من الخطابات المنفتحة والاجتماعية بخصوص مكانة ودور المرأة، والعدالة الاجتماعية، وحرية الفكر والتفكير، وحقوق العمال والشرائح الفلاحية، وقامت بإيجاد مؤسساتها الشعبية والوطنية كحاضنة فكرية للسلوك الجماهيري وحالة الاستقطاب العام، وكان من متطلبات العضوية في تلك الأحزاب الاطلاع على الأدب الماركسي والتجارب الثورية المعاصرة في صقل هوية حزبية أيديولوجية لأعضائها، واهتمت حركة فتح وامتداداتها بالعمل الشعبي والتنظيمي الذي لا يفتح جبهات تتناقض مع الثقافة الجماهيرية المعبّرة عن هوية تقليدية ومحافظة، في حين تقوقعت الحركات الإسلامية على أيديولوجيتها الدينية وفهمت المجتمع وحاجاته انطلاقاً من مبادئ عقائدية.

ما ينسجم مع روح المقالة هو دور الأحزاب اليسارية ومكانتها في القاعدة الشعبية، باعتبارها من أبرز الأحزاب التي ناضلت في سبيل تحقيق العدالة والمساواة والديمقراطية، ودفعت باتجاه انخراط المرأة في جميع أنشطتها وهرميتها التنظيمية وقد استطاعت، إلى حد ما، استعادة بعض الشعارات الاجتماعية بنسب متفاوتة بحسب المحيط الجغرافي والثقافي الذي نشأت فيه (الخليل، بيت لحم، القدس، رام الله، نابلس...إلخ) فلا نستغرب أن بعض هويات الأحزاب السياسية وبالتالي أنشطتها صيغت بما يتلاءم مع الثقافة الموقعية والحس العام ونمط وعادات المنطقة التي تنشط بها. بالرغم من ذلك، ونتيجة تبنيها لشعارات تقدمية تتناقض بالعمق مع الثقافة التقليدية، اتهمت من التيارات الوطنية والإسلامية والمجتمع بشكل عام بالغربنة والخروج عن قيمها العربية، لقيم ليست مرتبطة بالثقافة العربية. يتفق مع هذا الطرح هلال (هلال، ٢٠٠٩) حيث رأى أن تقويض اليسار لشعاراته التي تصب في النضال الاجتماعي كان بحكم احتكامه للسياق والثقافة الفلسطينية، وبالتالي لم يعمل جاهداً على توسيع قاعدة اجتماعية بمضمون وخطاب يلامس القضايا الاجتماعية، وما يدعم الفكرة السابقة، حالة العجز في تأليف تحالفات ما بين الفصائل اليسارية على أرضية النضال الاجتماعي بالرغم من تقاطعاتها في كثير من القضايا المرتبطة بالتنمية، والديمقراطية، ودور المرأة، وبدل ذلك تشكل التحالفات ما بين اليسار أو فصائل أخرى على أرضية الصراع والتصدي لسياسات الاحتلال.

ما يهمنا هنا، هو انحسار دور الحركات الطلابية وأيضاً النسوية والعمالية في الأبعاد والأنشطة السياسية، نتيجة لارتباطها البنيوي والفكري والتنظيمي بالفصائل السياسية الفاعلة في الساحة الفلسطينية، فتميزت الفصائل السياسية، لا بمواقفها تجاه المطالب الاجتماعية، بقدر ما أثر اتساقها أو تنافرها بعضها مع البعض على أرضية الرؤية السياسية المحضة والتي تم من خلال ذلك اغتيال، مع سبق الإصرار، لأي برامج اجتماعية ومواقف طبقية داخلية تخص تركيبة المجتمع الفلسطيني. أبرز حالات الانقسام التي شهدتها الساحة الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية الحكم الذاتي ما بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣، فأصبحت الحركات الطلابية كما هو الحال في الساحة الفلسطينية منقسمة على ذاتها ما بين مؤيد للتسوية ومعارض لها، وبدأت حالة الاستقطاب والمناظرات والأنشطة الطلابية والبرامج للكتل الطلابية تستند إلى هذه الأرضية (سلامة، ٢٠١٣)، فارتباط الحركات بفصائلها وبالرؤية السياسية الضيقة ساهم في تذويب المطالب النقابية والاجتماعية وهيمنة ساحقة لبناء النظام السياسي بتفرد حركة فتح على جميع مكونات وأبنية وأجهزة الدولة العتيدة، وتنافرت الكتل الطلابية بل وذهبت حد التناحر كلما ابتعدت من الهموم النقابية والمطالب الاجتماعية لدرجة عدم وجودها في البرامج الانتخابية حتى من باب المزايدات، وتم اختزال الوطن والانسان بحزب الدولة الواحد، والذي ضمنياً يعني نفي المختلف وقتل روح النقد وحرية التعددية، ومن باب تحول حركة فتح إلى المتحكم الأساسي بالخدمات من حيث إقرارها وتقديمها، فكلما استمالت أكبر قدر ممكن من طالبي الخدمات، من بينها وظائف التشغيل والشؤون الاجتماعية والأسرى والشهداء،

والتعليم...الخ، لدرجة إحكامها تماماً بمفاتيح فرص الاستمرارية في الوطن للمواطن الفلسطيني. كل ذلك أسس لثقافة الإنسان الفلسطيني ذي البعد الواحد الطامح لسد حاجاته بحسب الفكرة الماركوزية (ماركوز، ١٩٧٣). لم تجد حركة الشبيبة الطلابية نفسها إلا مدافعة عن حركة فتح، وإن وجد من اختلف من بعض قيادات الحركة الطلابية بشكل جزئي معها، إلا أنه في الأخير السلطة الفلسطينية هي مشروع لحركة فتح منذ بداياتها. وبحكم ارتباط حركة الشبيبة بحركة فتح وجدت نفسها تدافع عن أخطاء السلطة التي تقترفها، بحكم حالة الإلحاق، ولم تسمع الأصوات الحريصة داخل فتح أو حركة الشبيبة للتمييز بينها وبين السلطة أو حركة فتح.

يعتبر جبر والأعرج (جبر والأعرج، ٢٠٠٠) أن ملامح المرحلة ما بعد أوسلو ١٩٩٣ تمثل ضموراً في دور الحركة الطلابية، وضعف النضال المطلبي والنضال الديمقراطي، وكذلك تراجع المستوى التنظيمي للكتل الطلابية، ونضيف هيمنة حركة فتح على مجالس اتحادات الطلبة باعتبار إمكانية استخدام مقدرات حركة فتح كحزب حاكم وتفريغ عدد من قيادات حركة الشبيبة في صفوف أجهزة السلطة الاجتماعية والأمنية والسياسية (غياظة،٢٠٠٠)، وبالتالي أثر في تراجع تمثيل الكتل الطلابية، والتي بقيت فاعلة بصورة جزئية على صعيد صراعها الرئيسي مع إدارات الجامعات في ما يتعلق بالأقساط (محمد، ٢٠٠٠)، حيث عاد الاحتجاج النقابي المتعلق بالدفاع عن حقوق الطالب الفقير في تكافؤ فرصته وحقه في التعليم، وصندوق الطالب المحتاج ورفض سياسة رفع الأقساط في عام ٢٠٠٠، حيث شهدت جامعة بيت لحم حركة احتجاجية عريضة، طالبت فيها الكتل الطلابية السلطة بالقيام بواجبها المتمثل بدفع مستحقات الجامعات المالية، ورفض سياسة رفع الأقساط التي أخذت الجامعات الفلسطينية بانتهاجها بعد منتصف التسعينيات وحتى اللحظة.

إذاً، بداية التأسيس لحالة الشقاق والاستقطاب الحاد في الشارع الفلسطيني وللفصائل تحصيل حاصل بين الكتل الطلابية. كان الموقف بين مؤيد ومعارض لاتفاقية أوسلو، استمرت هذه الحالة حتى باتت الفصائل والكتل الطلابية المعارضة تتضاءل من حيث الوجود والتأثير على الساحة الفلسطينية، لافتقادها القدرة على تقديم الخدمات المتنوعة التي كانت تشهدها تجربة الانتفاضة الشعبية الأولى ١٩٨٧، فتعدد مقدمي الخدمات يقضي في فكرة الولاءات المتطرفة والحادة والتي ستتحول بحكم عصبيتها إلى قبيلة كبيرة، وإن كان في شكل دويلة، بالمفهوم الخلدوني.

في خضم المتغيرات السياسية وانهيار المنظومة القيمية والتضامنية والعوامل الموضوعية سابقة الذكر، تراجع دور الكتل الطلابية خصوصاً اليسارية، وبما أن الطبيعة لا تستوعب الفراغ، ما شكّل أرضية خصبة لبروز دور للحركات الإسلامية بوضوح بعد التسعينيات، وبالتحديد حركة المقاومة الإسلامية حماس، وتبنّي بعض الطلاب أفكاراً «دينية وأصولية وهو ما يسمح لهم بملء الفراغ الأيديولوجي» (المالكي، ٢٠٠٠: ١٥) الذي سببته اتفاقية

أوسلو، والتراجع الملحوظ على صعيد الفكر القومي والوطني. كل ما سبق، سرَّع من بداية حالة جديدة من الاستقطاب الحاد بين حركتي فتح وحماس وأذرعها النقابية والطلابية، واستطاعت الأخيرة بحكم ارتباطها مع الأخوان المسلمين أن توفر رصيداً اجتماعياً بفترات وجيزة، وأن تكون المنافس الرئيس مع حركة فتح، حيث التصقت بالمعنى الخدماتي والريعي مع الشرائح المجتمعية من خلال تقديمها لخدمات من خارج السلطة الفلسطينية في المجالات التعليمية والصحية والسكنية وحتى التجارية، وتفرُّدها في العنف الثوري في الساحة الفلسطينية في منتصف التسعينيات، ورغم المضايقات والملاحقات التي تعرضت لها الحركة، إلا أنها استطاعت الصمود بحكم اتساع قاعدتها الجماهيرية. إذاً، السياسة والمقاومة كانتا المعيار في تحديد هوية الحركتين، وأيضاً أذرعهما الطلابية، وبعد انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦، انقسم المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع على وجه التحديد بين تيارين كبيرين لا ثالث لهما، وسنعود لمعالجة ذلك في المدخل التالي.

ما يهمنا في المدخل الثاني، وهو ما يعد خاتمة له، أن اتفاقية أوسلو لم تشكل منعطفاً سياسياً وطنياً بحتاً كما يروق البعض توصيفه، إنما شكلت معضلة قيمية وأخلاقية ومنعطفاً جديداً سيؤسس لاحقاً لثقافة وقيم انتهازية فردية رأسمالية مفرطة حتى لو لم تستجب البنية الاقتصادية الفلسطينية للمتطلب القيمي ذلك، وانتقل الشعب الفلسطيني إلى حالة وعي وإيمان مطلق لما يسميه علماء النفس الاجتماعيون «**الراكب بالمجان**» بمعنى تحييد وتحويل كل الشرائح والحركات الوطنية والطلابية والتنظيمية إلى مجرد راكب، له محطته الخاصة، فإذا قرر السائق أن يأخذ الركاب بالمجان في رحلة تابعوا معه، ولكن في حال أصاب الباص عطب ما نزل الركاب منه، فالذي نعنيه هنا مجازياً أن ثقافة المجتمع الفلسطيني السياسي وكذلك الحركات الطلابية غابت وتغيَّر دورها من فاعل وطني، أو في أكثر المناسبات حظاً، نائب للفاعل المبني على السلطة، وتحول في الصرف والإعراب إلى مفعول به في النص الجديد، قابل للإدارة والتحكم وفق ما يريده ويرغبه السائق، فأصابها العطب مرة أخرى وتأثرت أكثر الحركات الطليعية في المجتمعات بوهن الكتل الطلابية من سياسة «المريدون والشيخ». ودفعوا ثمناً باهظاً كنتيجة لإلحاقهم قسراً للمواقف التنظيمية لأحزابهم، فغاب الاجتماعي ونفي السياسي.

ثالثاً: سلطة تكلس الذهب

مفهوم السلطة هنا، لا يعني «السلطة الوطنية» ــ وإن سحب بعض التحليل عليها ــ وإنما يتم استخدامه من الناحية المفاهيمية والوظيفية في المجال السوسيولوجي، والذي يعبِّر عن هيمنة وتسلط وتوحد مَرَضيٍّ في الرؤية، وبالتالي أصاب العطب الثقافي بنية المجتمع وفصائل العمل الوطني بعد اتفاقية أوسلو، وتحولها إلى «ثقافة زبائنية» تستفيد وتتضرر بقربها أو بابتعادها من السلطة أو رموزها، وقد ساهم في سقوط وتحييد كل الشرائح والطاقات الشبابية وتراجعها، وخلق حالة من اللامبالاة في القضايا المصيرية والوطنية،

باعتبارها ـــ الطاقات الشبابية ـــ ذهباً بالقيمة وبالعطاء ليس على أرضية البيع والشراء بقدر ما نعنيه بأرضية قابلة للاستثمار في المستقبل في سبيل مجتمع متعدد ومدني في طباعه وطبعه.

إن التفرد السياسي والاقتصادي الذي مورس ما بين ١٩٩٣ ـــ ٢٠٠٣ خلق حالة من الوهن أصاب بنية المجتمع الفلسطيني وحيّد أكثر الشرائح والطاقات عطاءً عن القيام بدورها، وقد ساهمت أكثرية الطبقات الوسطى من أصول الحركة الطلابية في تردّي ذلك لتبنّيها خطاباً يتساوق مع المرحلة التي تتطلب المحسوبية والعشائرية والتقليدية (هلال، ٢٠٠٦) لتعزيز دورها ومكانتها في الوظائف التي تقوم على أساس تقديم الخدمات، فتحول العمل الوطني إلى بيروقراطي، والبيروقراطي تحول إلى شيخ عشيرة.

إن عدم تجديد الدماء من الأجيال الشابة في فصائل العمل الوطني كافة من أكثرها يسارية إلى أقصاها يمينية ساهم في تأصيل وظيفة المخترة الجديدة ـــ القديمة للقيادات، فحددت مكانات الأعضاء في العشيرة الحزبية، بمدى ولائها وقربها من مخاتير الفصائل السياسية، واستثمرت حالات الحراك الشبابية في إطار خدمة مختار العشيرة. فالأمر لم يكن مرهوناً بالإدارة الاجتصاسية السيئة للسلطة الفلسطينية فقط، وإنما تغذت من حوامل اجتماعية وتنظيمية من مخاتير الأحزاب السياسية التي من المفروض أن تكون معارضة، خصوصاً إذا استُثنيت من تشكيلة ما، فتواطأت بعض القيادات في «لعبة الكعكة» ورضيت بحصتها وربحها على حساب وطاقات الشباب الذين فرغوا سياسياً، فلم يعد من المهم لأبناء حركة الشبيبة وجبهة العمل أو القطب الديمقراطي أو اليساري أو التيار الاسلامي أن تقوم على توعية أبنائها سياسياً أو تنظيمياً واجتماعياً وأيديولوجياً، وموروست عملية تضليل عليهم، والاكتفاء بأحداث تاريخية، فأصبحت «**غلابة**» كلمة توصّف التاريخ الماضي وتشرعن نفي الآخر المختلف حالياً بدون مبنى أو محتوى نقابي أو أيديولوجي في الاختلاف.

حالة التحييد الشعبي والطلابي حالة مأسوية ومرعبة خصوصاً في مرحلة التحرر، ومن ثم البناء، وضحت صورتها في بدايات الانتفاضة الثانية ٢٠٠٠، حينما تعثرت بما يسمى بـ «المفاوضات» وبدأت حالة الشد والحدية في الخطاب ومؤشرات اندلاع انتفاضة ثانية، كانت الجماهير والحركات الطلابية مخدرة كل التخدير، وغير متمرسة على التعبير عن ذاتها، مثلما يصاب الحجر بالتكلس نتيجة ارتطام الماء به وهو ساكن بلا حراك، فمضت أكثر من ثلاثة أشهر وجميع شرائح المجتمع وفي مقدمتها الحركة الطلابية عاجزة عن فهم دورها حتى في السياسة، من حيث الممارسة التي غابت عنها، ولم تجد الأحداث والتغيرات إلا باب التصعيد العسكري والعمل المسلح غير المنظم يسيطر على ساحة العمل الثوري، فبعد أن جاءت فرصة ممتازة للحركة الطلابية لتجديد ذاتها وأخذ دورها الطليعي، سرعان ما تم احتواء واختراق الجماهير وحركاتها الطلابية في تشييع الجماهير للشهداء، ورغم أنه دور بطولي وإنساني، إلا أن الطاقات الشبابية لا بد من أن تعبِّر عن ذاتها لتشعر بوجودها في أنشطة الفعل الوطني، فأُحبطت مرة أخرى.

ومن باب الإنصاف، نشير إلى أن الانتفاضة الثانية ٢٠٠٠ فرضت على الفصائل الوطنية الحضور وتجديد ذاتها ــ وإن لم تكن بالمستوى المطلوب ــ فملأت التظاهرات شعارات ورموزاً لفصائل العمل الوطني عبّر عن تعددية وحضور جميع ألوان الطيف الفلسطيني، فشكل وجودها وحضورها في أشكال وأنواع العمل الوطني كافة، ما حفز الجماهير على استعادة عافيتها النضالية وثقافة المقاومة التي تستدعي مشاركة الجميع، ولكن سرعان ما بدأ هذا التوجه بالتقلص لمصالح التصعيد العسكري الصهيوني وبالمقابل الفلسطيني، وتزامنه مع غياب الرؤية السياسية الفلسطينية للصراع الفلسطيني ــ الصهيوني، ومع حالة من الفلتان وعدم قدرة التحكم بالمسار السياسي من القيادة الرسمية، ومن أجل احتواء النضال الجماهيري والعسكري، واختراقه بكونه متعدداً وغير منتظم، برزت دعوات تنادي بأهمية العودة إلى المفاوضات في بداية ٢٠٠٤، وانتهاج المقاومة السلبية والمفاوضات كخيار رئيسي لا ثاني له، فبدأت المرحلة الثانية من عملية التخدير باعتبار أن سائق الباص هو الذي يحدد متى يقف ومتى يستمر، باعتبارنا مجموعة من «الراكبين بالمجان!». وحتى يستعيد سائق الباص طريقه، عليه أن يوقف الانتفاضة، وللأسف بدون استثمار أو وصوله إلى محطة خطط لها مسبقاً، وبدأت الدعوات للمقاومة السلمية الافتراضية بالتصاعد لدرجةٍ أصبحت فيه مكوناً رئيسياً من خطابات وتصريحات السياسيين في القيادة الرسمية وانسابت بسرعة إلى صفوفها القيادية الثانية والثالثة لحركة فتح وفصائل أخرى، ومن ثم حركة حماس، باعتبار أنهم لا يستطيعون الحفاظ على وجودهم في خضم معركة عسكرية، فكانت الدعوة للمقاومة السلبية في مقارعة الاحتلال الصهيوني هي الكفيلة بالحفاظ على السائق وعلى وظيفته، لأن العنف الثوري لا يفرز إلا سائقاً متهوراً أو قائداً محنكاً وجريئاً يهدد وجود الطاقم السياسي الذي رأى في المفاوضات الحل اليتيم.

إن عدم الوضوح في الرؤية وتكرارها من صنّاع القرار السياسي، يُفقد البوصلة خياراتها، ويؤسس حالة من عدم الثقة بالقيادة ورموزها من القاعدة الشعبية، انعكاساته ستكون أكثر وأخطر على الشباب والحركة الطلابية، حيث استطاعت حركة فتح متمثلة بالسلطة في الضفة ــ وبالسياق عينه حركة حماس في غزة ــ أن تُحكم قبضتها على شرايين الوجود الفلسطيني، وأن تُصدر موقفها السياسي لقاعدتها وجماهيرها، ومنها حركة الشبيبة، الإطار الطلابي لحركة فتح، ما دفع حركة الشبيبة إلى الدفاع عن أخطاء السياسيين في السلطة، بل التماهي مع مواقفهم، وذلك في غياب رؤية لدور الحركة الطلابية سياسياً ونقابياً ووطنياً، في مقابل حركة الشبيبة الطلابية؛ الكتل الطلابية اليسارية والإسلامية: تتهجم وتتهم حركة الشبيبة في دفاعها عن أخطاء وسياسة ومواقف السلطة، فلم تستطع تلك الكتل مع فصائلها المعارضة لحركة فتح أن تخلق جبهة شعبية مناوئة من جهة، وبديلاً سياسياً أو ديمقراطياً يقوم على انتشال المجتمع الفلسطيني من مشاكل الاجتصاسية، خصوصاً الفصائل اليسارية. كل ما سبق، ساهم في خلق ثقافة النفي في الانتفاضة الثانية ــ وهي بعكس الانتفاضة الأولى التي كانت تمتاز بتعدديتها ــ التي

ستحيل المجتمع الفلسطيني بفصائله الوطنية والإسلامية على بيئة غير صحية، وستدفع الجماهير إلى العزوف عن النضال الوطني أو الثقة بأي هيئة رسمية بغض النظر عن الفصيل السياسي.

إذاً، من إحباط إلى انقسام في الرؤية والحلول السياسية والاجتماعية، إلى التمترس حول الذات والادعاء بتمثيل الشارع الفلسطيني (خصوصاً من حركتي حماس وفتح)، أسس التربة الخصبة لحالة الانقسام السياسي ومن ثم الجغرافي بعد انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦، حيث أضحت حالة الخلاف واضحة ما بين مشروعين: **الأول**، المقاوم والإسلامي لحركة حماس، و**الثاني** التفاوضي العلماني نسبياً لحركة فتح، في فهمهما وإدارتهما للصراع من جهة والوقوف على مسؤولياتهما تجاه متطلبات الفلسطيني من جهة أخرى. إن الجامع بينهما كان ثقافة نفي للآخر المختلف وعدم قبوله شريكاً في اتخاذ القرار، فأسس «للانقلاب» على الذات الفلسطينية عام ٢٠٠٧، واستخدامنا هنا للمفهوم بمعنى انقلابنا على ذاتنا وضدها، وليس إنصافاً أو إدانة لحركة حماس أو فتح؛ فالحركتان تتحملان مسؤولية ما حصل، إذ تفردت حركة حماس بإحكام قبضتها الأمنية وحكمها لقطاع غزة، وبالمقابل استفردت حركة فتح بقراراتها في الضفة الغربية، وفي ضوء الصراع الأمني بينهما تمت ملاحقة العناصر المؤيدة والمؤازرة التي تدعم الفصيلين في الضفة والقطاع، ليتم رفض الاختلاف أو النقد من أي طرف حتى لو كان محسوباً على فصائل أخرى لم تكن جهة في الصراع الداخلي بينهما، فكُمَّت الأفواه ولوحقت الأقلام وتمت عملية ركلجة للعقول الحريصة.

لم تكن الحركات الطلابية بعيدة مما سبق، ولم تنأَ بنفسها عن حالة الصراع على السلطة وإدارة دفة البلاد، فالتصقت مرة أخرى حركة الشبيبة والكتلة الإسلامية مع رؤية فصائلها السياسية، وتراجعت حرية العمل الطلابي والنقابي لتسود ثقافة الخوف، متزامنة مع تهميش ونسيان لدورها النقابي والوطني والرؤية الجامعة ونقاط الاتفاق التي تجمعها، فنُفيت حركة حماس بجناحها السياسي والجماهيري والنقابي والطلابي من مناطق الضفة الغربية، وبالمثل حوصرت حركة فتح وذراعها الطلابي في قطاع غزة، لتتحول الجامعات إلى صورة مصغرة عن حزب الدولة الحاكم والأنظمة الشمولية، بتواطؤ بعض من إدارات الجامعات مع هذا التوجه، ودعمته في سبيل مصالحها الأيديولوجية، إن على صعيد الخطاب لها، أو من حيث إناطة وظيفة عمادة شؤون الطلبة المسؤول المباشر لأنشطة مجلس الطلبة لأعضاء من حركة فتح. فأصبحت بعض من إدارات الجامعات الفلسطينية ذراعاً لسلطة الحزب المهيمن فيها في الضفة أو في القطاع، وبهذا يخون الأكاديمي دوره في مهنته على ملكة السياسي والأمني، لتتحول بعض الجامعات تحت أنظار ومسمع الجميع إلى مرتع للأجهزة العسكرية والأمنية. إنها ثقافة الخوف التي تخدر الشعور لدى الفرد لينأى بنفسه دفاعاً عنها، وإذا كان فوكو (Foucault) قد درس مستشفى الأمراض النفسية والسجن ليفهم المجتمع الكلياني الرأسمالي والشمولي وتسلطه، يكفينا الآن أن نقوم بدراسة

الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، لنفهم أن «**جنون النظام يبرر غباء الأجزاء**»، والتي عبر عنها باعتقالات وكمٍّ الأفواه وملاحقة الطلاب المنتمين إلى الحزب المناوئ (أسعد، ٢٠٠٠)، هذه العدوى أصابت توجهات بعض الكتل التي أصبحت متطرفة ورافضة للآخر باعتبارها حمّالة لمواقف فصيلها السياسي.

بغياب الآخر، وقدرته التنافسية في العمل السياسي والنقابي، يقود إلى سطوة وهيمنة مخيفة وليس المقصود هنا «الذراع الطلابية لحركتي حماس وفتح» فقط من الجامعات وإنما الأذرع الطلابية الأخرى لفصائل العمل الوطني والإسلامي، فالتنوع بالضرورة يقود إلى إغناء التجربة وتحسن الأداة وبالتالي الخدمات النقابية والطلابية، وتوفير جو ومناخ ديمقراطي منفتح عن الآخر وسعيد لنتائجه التي حققها بدوره النقابي وبخدماته التعليمية والأكاديمية والاجتماعية والثقافية.

وحتى تستعيد الحركات الطلابية عافيتها وقوتها وتأثيرها، لا بد لها من أن تستعيد تعدديتها ورفضها لكل أشكال الهيمنة التي لن تقود الحركة الطلابية، وإن رفعت شعارات تقدمية، إلا لفنائها وعطبها وتحولها في أيدي الحكام إلى أداة تستبدل وتستخدم بأيدي السائقين حتى لو كان على حساب مصالح جموع الطلبة بغض النظر عن اختلاف ولاءاتها التنظيمية.

رابعاً: نموذج استثنائي خارج إطار المدينة؟

في محاولتنا لوضع نموذج في هذا المدخل، لا نستطيع إلا وأن نعترف بأننا لسنا من المؤهلين في نمذجة العمل الطلابي وتقديمه للحركة الطلابية، باعتبار أن ذلك من دورهم، ولكي نستطيع أن نسوق بعض التجارب التي قد تشكل نموذجاً، وإن كان استثناء، ولكنه شكل قاعدة حصيفة ومتقدمة في سياق تدشين مؤسسة وطنية متميزة على مدار تاريخها حتى اللحظة الحالية، ألا وهي جامعة بيرزيت، والتي منذ تأسيسها شكلت تاريخاً طويلاً في العمل الوطني والنقابي والطلابي منذ عام ١٩٧٢، وبالرغم من تأسيسها في ريف رام الله، وما يعنيه ذلك من مخالفة لسير تأسيس الجامعات في المدن من الناحية السوسيولوجية، لما فيه من مخاطرة ثقافية، إلا أن صبغتها التقدمية والوطنية وطاقمها ومؤسسيها وكادرها التعليمي استطاعوا أن يطيحوا هيمنة ريفها على توجهاتها وأسلوب تدريسها، وبالتالي على طلبتها وطبقتها الوسطى، إلى جانب ذلك، تميزت بميزة أخرى مهمة تخترق العقلية العربية التقليدية، وهي عدم التصالقها بالعائلة المؤسسة «آل ناصر» وإعطائها صبغة عائلية عشائرية، لأن القاعدة والهدف كانا قوميين ووطنيين بامتياز، فكان من الصعوبة الحياد عن هذين الخطين.

في سياق التأريخ لجامعة بيرزيت يقول الشيخ (الشيخ، ٢٠١٣) إن السياق الذي نشأت فيه الجامعة كان وطنياً وجزءاً من مشروع التحرر الوطني، ولأن طبيعة النشأة والتأسيس والإدارة والقوانين والبرامج والسياسات والانفتاح والتعدد فيها كانت متقدمة على عصرها

في ذلك الوقت، كل ذلك ساهم في بلورة ما يسميه بـ «روح بيرزيت». سيترك هذا الإرث أثراً على سمعتها لتشكُّلِ ثقافة متوقعة وسلوك منتظم وفق ثقافة الجامعة باعتبار أن المكان يفرض قيمه ورموزه على مستخدميه، هذه السمعة والثقافة تسحبان توقعات من دور الجامعة ووظيفتها لتنعكسا بالضرورة على أداء الفاعلين في الحيز المكاني.

إذاً، استناداً إلى ما سبق، نحن أمام حاضنة ثقافية وسياسية متنوعة لجامعة بيرزيت بكوادرها ومؤسساتها البحثية والعلمية والتنموية، رسّخت من تلك القيم لتصبح مناخاً ديمقراطياً لنشوء حركات طلابية ومن ثم قيادات سياسية وأكاديمية متقدمة على نظيراتها من الجامعات الفلسطينية، ومتأثرة بمساحات الحرية والخطابات التقدمية والاجتماعية والإقتصادية، وبروز دور متقدم وتاريخي لها خلال مسيرة الحركة الوطنية والعمالية والنسوية والطلابية عبر مدار أربعة قرون، والتي تشهد فيها التجربة لكل ما سبق ذكره، بمبادراته وتقدمه، ليغدو بوصلة تستقطب المتتبعين.

هذا في ما يتعلق بالحاضنة الثقافية، أما في ما يتعلق بدور الحركة الطلابية فنستطيع أن نقول إن السياق السياسي ومفاصله الأساسية من (أوسلو، ١٩٩٣؛ الانتفاضة الثانية، ٢٠٠٠، والعدوان على غزة في عام ٢٠٠٨ و٢٠١٢) قد أثر بصورة أو بأخرى في الحركة الطلابية وبرامجها ما بين مد وجزر، وجميعها تأثرت بالمعطيات الصاعدة والهابطة في ما يتعلق بالحل السياسي، بصعود التيار الإسلامي المتمثل بحركة حماس ومنافسته لحركة فتح، ولكن خصوصية الحركة الطلابية في جامعة بيرزيت جديرة بالبحث والتمحيص، خصوصاً في ما يتعلق بعلاقة الحركتين «فتح وحماس» ولا سيما الأخيرة التي استمرت بوجودها المتمثل بمشاركتها في الأنشطة الطلابية، والمؤتمرات والمهرجان الخطابية، والتظاهرات المتوجهة إلى سجن عوفر لدعم إضراب الأسرى في عام ٢٠١٣، ونزولها إلى الانتخابات في قائمة انتخابية، فلم تغب كما هو حال الأذرع الطلابية لحركة حماس التي اختفت على إثر الاقتتال الداخلي مع حركة فتح، وبقيت حاضرة حتى في أكثر المراحل الحرجة في تاريخ العلاقة بين الحركتين، وهذا لا يعني أن حجم التأثير لم يصبها، ولكنه كان قليلاً مقارنة بالجامعات الأخرى في الضفة، التي تكللت بحالة من الهيمنة والملاحقة من الأجهزة الأمنية لأعضائها البارزين، ولعل جامعة بيرزيت الوحيدة التي زخرت بالاحتجاجات الطلابية من كافة الكتل الطلابية المنددة بالاعتقال السياسي خلال ٢٠١٢ و٢٠١٣، باعتبار أن المناخ الأكاديمي والثقافي في جامعة بيرزيت أسس «تنوعاً للخارطة السياسية « ولم تتأثر روح التنافس الديمقراطي بها (أبو حشيش، ٢٠١٣)، وعبرت نتائج الانتخابات الأخيرة بتاريخ (٢٠١٣/٤/١٠) عن تعددية سياسية، حيث يرى معالي (معالي، ٢٠١٣) أنه لا مجال للهروب من التعددية السياسية كحالة فلسطينية طبيعية، والتي نستطيع القول إن تمأسس حالة التجربة النقابية والطلابية نموذج صحي ينقل التعدد والديمقراطية وقبول الآخر.

وفي سياق تشخيص جامعة بيرزيت حالةً نموذجية للحركة الطلابية، لا بد من أن تستند ملاحظاتنا إلى أرضية علمية ومنطقية تقرأ السياق بموضوعية، مركّزين على الانتخابات الأخيرة وسياقات تاريخية أخرى تدعم النقاش وسياق التحليل، ونعنونها بما يأتي:

١ ـ التنوع في الجامعة، ومحاولات جادة من أجل مأسسة العمل النقابي

كما مرّ معنا، إن لظروف نشأة الجامعة تأثيراً في سمعتها، وبالتالي السلوك «المتزمكن» بها من مستخدميها: من الطاقم الإداري والتدريسي والنقابي، والعمالي، والطلابي، شكلت بصورة أو بأخرى حالة مسلكية في تقبل الحوار والتعدد والتنوع فيها، باعتبار أن جامعة بيرزيت من أكثر الجامعات احتضاناً للتنوع الجنوسي، والسياسي، والجغرافي، والديني، والطبقي، تلك الخلفية قادرة بصورة أو بأخرى أن تؤسس حالة من قبول الآخر المختلف، في أجواء إدارية وقانونية وثقافية قامت على أساس ديمقراطي داخل أسوار الجامعة.

يشهد التاريخ، على الدور البارز للكادر التعليمي في اشتباكه مع القضايا السياسية والنقابية والمطالب النضالية والاجتماعية وبث التوعية الوطنية والسياسية والتنموية والبحثية من جهة، ومن جهة أخرى المقاطعة الأكاديمية للجامعات «الإسرائيلية» التي جاءت كمبادرة مع بعض كوادر الجامعة (الشيخ، ٢٠١٣). إلى جانب ما سبق، يبرز الدور المميز للكتل الطلابية منذ بداية السبعينيات والثمانينيات بجانب كوادر من الحركة الطلابية في جامعتي بيت لحم والنجاح، في صراعها السياسي في التصدي للاحتلال ولسياساته. وقد نشأت الحركة الطلابية وترسخ نظامها الداخلي وتبلور في جامعة بيرزيت. أما على الصعيد النقابي، كما هو الحال في جميع الجامعات والكليات الفلسطينية، فقد شكلت قضية الأقساط المحور المركزي في الجانب النضالي النقابي، ولكن نستطيع أن نستشف عبر مشاهدات عدة، وجودَ لبنة ديمقراطية واجتماعية في خطاب وممارسة الكتل الطلابية في جامعة بيزيت تتقدم به عن نظيراتها، والمتمثلة بـ الصراع النقابي والاجتماعي في مطالبة المجلس في مرحلة مبكرة بالإشراف على مقصف الجامعة وملكيته (محمد، ٢٠٠٠: ٥١) وهذا ما حصل بالفعل، والدفاع عن الحريات الفكرية، في التصدي للأفكار والدعوات التي لا تعترف بالحريات الأكاديمية للكادر التعليمي والطلابي، ونستشف درجة عالية من الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى الكتل الطلابية، وذلك من خلال التنديد ورفض غلاء الأسعار في العامين المنصرمين من خلال التظاهرات الاحتجاجية ضد السياسات الاقتصادية الليبرالية الحادة للحكومة الفلسطينية، إلى جانب مبادرات لأنشطة احتجاجية ضد سياسات الاعتقال السياسي وحريات التعبير، وتبلور مبادرات شبابية وطلابية داخل الجامعة أو خارجها وغير مرتبطة بالفصائل الوطنية، والمتمثلة بـ مجموعات شبابية وطلابية عرفت بـ «مجموعة الحفاظ على البيئة، إنهاء الانقسام، إنهاء الاحتلال، إنهاء الجدار...» منذ عام ٢٠١٠.

في ما يتعلق بمساحات العمل الديمقراطي وتمثيل الكتل الطلابية بالتساوي، فقد طرحت فكرة التمثيل النسبي للكتل الطلابية ١٩٩٤ (غياظة، ٢٠٠٠: ١٩١)، وكانت جامعة بيرزيت أول جامعة أو كلية تتبنى التمثيل النسبي في تشكيلة مجلس الطلبة، وهذا مؤشر إلى أن التجربة النقابية احتضنت آلية جديدة لإدارة علاقاتها ببعضها بعضاً إلى أرضية

ديمقراطية تفسح للجميع المساهمة في صنع القرار واتخاذه، خصوصاً تلك الأحزاب الصغيرة التي لا تستطيع بحكم حجمها أن تشارك في صنع القرار.

احتضان تجربة فريدة وجديرة بالتعميم في جامعة بيرزيت، وهي تأسيس القطب الطلابي الديمقراطي عام ١٩٩٧، من كتل يسارية متنوعة، والتي حرصت في بداياتها على تبني خطابات ومواقف لا تنسجم مع أطروحات الفصائل السياسية التي ينتمي إليها القائمون على التحالف الديمقراطي، فكان هنالك توحيد في الشعارات والمواقف السياسية والاجتماعية، ولكنها كانت تعبّر عن تحالف تنظيمي. وبالرغم من جدية المبادرة والقائمين عليها ونقل التجربة إلى جامعات أخرى تحت مسمى «اليسار» كما هو الحال في جامعة الخليل أو «كتلة وطن» كما هو الحال في جامعة بيت لحم، إلا أنها سرعان ما أخفقت التجربة لطغيان الولاء الفصائلي عليها، وعدم احتكامها لخطاب ديمقراطي تقدمي يستوعب الطلبة غير المؤطرين والمستقلين، وبالرغم من فشل التجربة إلا أن الاسم بقي حتى في الانتخابات الأخيرة التي خاضت فيها جبهة العمل الانتخابات لوحدها، ويترك المجال أفقاً لتأسيس التجربة مرة أخرى.

٢ ـ الانتخابات الأخيرة كعنوان: قراءة عاجلة

يعدّ شهر نيسان/أبريل ٢٠١٣ شهر الانتخابات للحركات الطلابية في الجامعات والكليات الفلسطينية في الضفة الغربية، وكان الاتفاق بين الكتل الطلابية وإدارات الجامعات على تنفيذ الانتخابات كلٍ على حدة في أوقات متفرقة من شهر نيسان، وفي أجواء الحديث عن المصالحة الفلسطينية ما بين حركتي حماس وفتح، نزلت الكتلة الإسلامية في القوائم الانتخابية، وبعض منها كان متردداً لعدم وضوح المرحلة (انسحبت الكتلة الإسلامية من انتخابات جامعة بيت لحم قبل يوم من إجراء الانتخابات)، في حين امتنعت كتلة الجماعة التابعة لحركة الجهاد الإسلامي من خوض الانتخابات لظروف أمنية، وشاركت جميع الكتل الطلابية في جميع الجامعات.

ومن اللافت، أن نسبة الاقتراع للطلاب قد اختبرت اختلافاً بصورة تصاعدية منذ عام ٢٠٠٨ والتي كانت في المتوسط ٥٠ في المئة، لتصل إلى معدل ٧٠ في المئة، أعلاها نتائج انتخابات جامعة بيرزيت ٢٠١٣ التي وصلت إلى ٧٥ في المئة، ومن ثم البوليتكنيك بنسبة ٧١ في المئة، ونسبة الاقتراع في النجاح كانت ٦٩,٣ في المئة، جامعة الخليل بنسبة ٦٩ في المئة، والجامعة الأهلية بنسبة قدرها ٦٦ في المئة، و٦٦ في المئة في جامعة بيت لحم (إحصاءات من مكتب عمادة شؤون الطلبة في الجامعات)، وهذا مؤشر مهم يدل على الأجواء المريحة والمشجعة التي أحاطت بالانتخابات، وعلى إقبال الطلبة للإدلاء بأصواتهم كجزء مهم في المشاركة بالعملية الديمقراطية ودورهم في المشاركة السياسية، ومؤشر أيضاً إلى نضوج الطلاب وفهم دورهم في انتخاب ممثليهم، وأجريت الانتخابات في أجواء مريحة وديمقراطية بدون أن تذكر مخالفات تعكر سير العملية من الدعاية الانتخابية، واستعراض البرامج والمناظرة ما بين الكتل الطلابية.

في المقابل، اضطلعت إدارة جامعة بيرزيت، ومن لهم علاقة بإدارة شؤون الطلبة، بدور مهم في ترسيخ الأجواء الديمقراطية وبشكل متوازن بين الكتل الطلابية، وهذا ليس مرتبطاً فقط بالانتخابات الأخيرة، بل حتى في مراحل الاحتقان السياسي ما بين حركتي فتح وحماس، حيث نأت إدارة جامعة بيرزيت بنفسها عن تطبيق رغبة السلطة في التضييق على الكتلة الإسلامية بعد الخلاف السياسي في ٢٠٠٧، كما هو حال بعض الجامعات التي تساوقت مع توجه السلطة لمحاصرة الكتلة الإسلامية والحركة الطلابية وتحديد نشاطها، فأصبحت الجامعات عبارة عن ثكنة عسكرية لأجهزة المخابرات والاستخبارات بتنسيق مع الإدارة وعمادة شؤون الطلبة، تحت مسوغات أمنية فارغة لا تقود إلا إلى تحييد الجامعات عن أيديولوجية منفتحة وديمقراطية، وبالتالي انخراط الطلبة في الأنشطة الطلابية والحضور والدراسة بصورة مريحة وصحية، وما ينسحب على موقف الجامعة ينسجم على موقف الكتل الطلابية، خصوصاً حركة الشبيبة الطلابية التابعة لحركة فتح، والتي عبرت في مناسبات عدة عن رفضها لعسكرة الجامعات، وتدخّل الأجهزة في شؤون الكتل خصوصاً والطلاب عموماً، وتمثل أيضاً بموقف الحركة الطلابية في جامعتي النجاح وبيرزيت الرافض لاقتحام جامعة النجاح من الأجهزة الأمنية عام ١٩٩٦، حيث شهدت فيه أول حالة من التصدي والمواجهة ما بين الحركة الطلابية والسلطة، وذلك من خلال الدعوة لتنظيم مسيرة طلابية رافضة لهذا السلوك من الأجهزة الأمنية، انطلقت من أمام جامعة بيرزيت حضرها طلبة من النجاح وبيت لحم، وتوجهت إلى مقر المجلس التشريعي، وحملت رسالة تطالب بالحريات السياسية والاجتماعية وحرية التعبير والمحافظة على قدسية الحرم الجامعي، والدعوة إلى الأسس الديمقراطية (غياظة، ٢٠٠٠: ١٦٩). تلك الشواهد وغيرها، ما هي إلا دليل على حرص الكتل الطلابية على الحياة الديمقراطية التي يفترض أن تتمتع بها الجامعات وهي سمة أساسية لجامعة بيرزيت. ويؤكد حديثنا ذلك، من خلال سياق تثمين إدارة جامعة بيرزيت، حينما أثنى الناطق الإعلامي لحركة حماس بغزة على دور الجامعة المتزن، من حيث إتاحتها الفرصة لجميع الكتل بالمنافسة بصورة متساوية ومتكافئة في الانتخابات الاخيرة عام ٢٠١٣ (سراج للإعلام، ٢٠١٣).

إن المتتبع لانتخابات الحركة الطلابية في الفترة الأخيرة، يستشف حالة من الحنق على الفصائل السياسية، من الأذرع الطلابية التي تنتمي إليها تلك الكتل الطلابية، باعتبار أن سقف الطموح والعمل والموقف للفصيل السياسي لا يرتقي إلى المساحات من المبادرة والاجتهاد التي تحتضنها الكتلة الطلابية التي تنتمي إلى الفصيل، بغض النظر عن التوجه الأيديولوجي لهم، وبداية نشوء توجه داخل صفوف الكتل الطلابية بالابتعاد من المواقف السياسية المتطرفة وتبني خطاب نسبي قريب للعمل الجماعي وتكريس الوحدة والقيادة الجماعية من خلال تطبيق نظام التمثيل النسبي داخل المجلس كما حدث في جامعة بيرزيت، أو كما تمت الدعوة إليه في جامعة بيت لحم، رغم عدم تبنيها نظامَ التمثيل النسبي بعد.

تلك الدعوات استُقيت من خلال الخطابات السياسية للكتل الطلابية، باقتراب المسافات في المواقف السياسية تجاه الصراع، وبداية وجود مؤشرات إلى تبلور خطاب اجتماعي يلامس الحريات الفكرية والاجتماعية والقضايا النضالية في بناء مجتمع مدني وديمقراطية، وحقوق المرأة، وأحقية تمثيلها لقضاياها في الانتخابات واللجان داخل الجامعات كمطلب واعٍ وأساسي داخل الكتل الطلابية، حيث عمدت تاريخياً الكتل الطلابية في جامعة بيت لحم على إدراج مناظرة نسوية ما بين مؤيدات حركة الشبيبة وكتلة وطن اليسارية، أو من خلال اللجان والبرامج الانتخابية للكتل الطلابية في جامعة بيرزيت. تلك الدعوات لم تقف عند الكتل فقط، وإنما شهدت السنوات الأخيرة تصاعد خطاب القاعدة الطلابية بذلك الخصوص، ومن المرأة نفسها، وهذا ما شهدته ساحات الجامعات بشكل جلي في الانتخابات الأخيرة.

فتبنت الحركات اليسارية خطابات ودعوات إلى العدالة وتكافؤ الفرص، وحرية التعبير، وحتى طرق الاستقطاب التي تبنتها كانت اجتماعية من خلال نوعية الأنشطة التي نُفّذت في الجامعات الفلسطينية من اليسار، في حين تبنت كتلة الشبيبة الطلابية خطاباً مغايراً بل متناقضاً لخطاب السلطة أو حركة فتح، وميلها إلى تبني خطاب تعددي يتسع فيه المجال لكل الكتل الطلابية كما هو الحال في بيرزيت وجامعة بيت لحم من خلال البرنامج الانتخابي لهم. ومن اللافت أيضاً غياب الهوية الصورية لرموز في السلطة في دعاية كتلة الشبيبة الطلابية، والاكتفاء بالكوفية الفلسطينية وصور الرئيس الراحل «ابو عمار» في دعايتها الانتخابية وبرامجها.

في ما يتعلق بتشكيل مجلس اتحاد الطلبة في جامعة بيرزيت، فقد اتفقت الكتل جميعها على التمثيل النسبي للكتل في المجلس، إذ حصلت كتلة الشهيد ياسر عرفات التابعة لفتح على خمس لجان، وكتلة الوفاء الإسلامية التابعة لحماس على أربع لجان، وحصل القطب الطلابي الديمقراطي على لجنتين، ما يوسع بقعة المشاركة لجميع الكتل الطلابية بغض النظر عن حجمها في المساهمة في اتخاذ القرار وصنعه بحسب التحالفات والبرامج والأنشطة، ما يؤشر إلى نضج في التفكير لدى الكتل الطلابية، والتوجه نفسه لدى الكتل الطلابية في جامعة بيت لحم من حيث تبني أو اعتماد التمثيل النسبي الذي لم يقر حتى اللحظة، علماً أن الكتلة الاسلامية انسحبت من خوض الانتخابات قبل يوم من إجراء الانتخابات، لدواعٍ أمنية.

خاتمة

ونحن نضع الخاتمة، يقيناً أن نقول إن العروض السياسية والعسكرية التي مرت وتمر بها القضية الفلسطينية أثرت في جميع مناشط الحياة اليومية للواقع المعاش للفلسطيني بصورة عامة، غيرت المنظومة القيمية والأخلاقية للوجود المتضمن له بمرجعياتها وأحكامها. هذه التغيرات في المشهد السياسي والاجتماعي تداعت لتؤثر في واقع الحركة

الطلابية ودورها وبرامجها ووظيفتها صعوداً وهبوطاً بحسب السياق والمرحلة. وبما أن الحركة الطلابية معطى وطني ومولد سياسي واجتماعي لكوادر الفعل متأثرة بمحيطها، أصابها ما أصاب المجتمع وتمفصلاته السياسية من الفصائل وحقولها الاجتماعية من العمل النقابي والطلابي، خُبئت في مراحل واكتشفت نفسها بمراحل أخرى من حيث علاقتها بالفصائل السياسية التي تنتمي إليها، أو بعلاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى.

وعلى ما يبدو، أن تجربة الكتل الطلابية في الجامعات الفلسطينية ومأسسة عملها النقابي ودورها السياسي يختلف بحسب البيئة الثقافية والأكاديمية والسياسية التي نشأت فيها وتطورت في ثناياها، ولاحظنا تصدُّر جامعة بيرزيت على الجامعات الأخرى في الضفة الغربية من مأسسة ورسوخ ومبادرة الحركة الطلابية فيها، فشكلت في مناسبات عدة قائدة وملهمة للحركات الطلابية الأخرى في الجامعات الفلسطينية، يعود الفضل فيها إلى سمعة الجامعة ودورها الريادي وممارستها للقوانين الإدارية بصورة تقترب إلى الإدارة الديمقراطية والليبرالية، وبمساندة حركة وطنية وطلابية ضاربة بالعمق منذ تأسيسها في التأثير في المشهد السياسي والاجتماعي والنقابي، إذ إن سمعة الجامعة بشقيها الإداري والطلابي تفرض أنماطاً مسلكية وقيمية تنسجم مع هذا التوجه.

إن تبني الحركة الطلابية لشعارات اجتماعية لم تتبلور وتتمأسس كما يجب، رغم ظهورها وبروزها في الأعوام القليلة الماضية نتيجة انعدام البدائل والحلول السياسية للصراع الفلسطيني ــ الصهيوني. وحتى تستعيد الحركة الطلابية اعتبارها لدورها من جديد، وهي تبحث عن مكان لها في المشهد السياسي والاجتماعي لا بد من أن تدرك مهماتها في «النضال الوطني ومهمات البناء المجتمعي» كما يعبِّر عنها سالم (سالم، ٢٠٠٠: ٢٦ ــ ٢٧)، وحتى لا نعيد تكرار المأساة نفسها ولكن بصورة منعكسة، من حيث هيمنة السياسي على الاجتماعي على مدار تاريخ الحركة الوطنية والطلابية، وبتحصيل حاصل عدم هيمنة الاجتماعي على السياسي، لأن للبعدين عاملاً محفزاً لاستعادة دور الحركة الطلابية إلى حيز التأثير في سياق بناء مجتمع تعددي خالٍ من آفات التوحد والرؤية المغلقة.

إن الدور المطلوب من الحركة الطلابية هو استعادة دورها على الصعيد السياسي وتجديد رؤيتها في دورها السياسي، من خلال خلق خيارات وأنشطة وفعاليات سياسية تستطيع أن تقدم بها شيئاً ويكون لها حضور في مصالح المجتمع الفلسطيني كافة وليس على صعيد المصلحة الفئوية التي تنتمي لها. ومن المهم مراعاة أهمية الفصل ما بين مواقف وممارسات الفصائل السياسية التي تنتمي إليها، فمتطلبات العمل السياسي الوطني للفصائل الفلسطيني والسلطة الوطنية وخياراتهما ومصالحهما وتكتيكاتهما، تختلف عن متطلبات العمل السياسي للحركة الطلابية المشتبك مع النقابي والأكاديمي والاجتماعي.

فالمطلوب أيضاً، بلورة جديدة لبرامج ورؤية الكتل الطلابية تجاه القضايا الطلابية، على صعيد القوانين والحريات الأكاديمية والاجتماعية، وحقوق الفقراء والمهمشين والفئات

المستثناة والمقصاة، والأهم من كل ذلك هو دور المرأة وحضورها في المشهد النقابي والطلابي، والتي ما زالت مهمشة من حيث نسبة تمثيلها في كوادر وكادرات الكتل الطلابية بحيث لا تتعدى الواحد في المئة في أحسن الأحوال. فالحريات الاجتماعية لدور المرأة في المجتمع مكانة مهمة في صوغ وبلورة المتطلب الاجتماعي في بناء مجتمع قادر على النهوض بشرائحه وطبقاته كافة.

المراجع

أبو حشيش، حسن (٢٠١٣). «إنتخابات جامعة بيرزيت.» فلسطين أون لاين: ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، . < http://felesteen.ps/details/news.html >

أسعد، فرحات (٢٠٠٠). «واقع الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة الجديدة بعد أوسلو.» في: مجدي المالكي (محرّر). **الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة: تجارب وآراء**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

جبر، رباح وحلمي الأعرج (٢٠٠٠). «الحركة الطلابية بين استكمال لمهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي والعمل النقابي.» في: مجدي المالكي (محرّر). **الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة: تجارب وآراء**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٠). **المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات**. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

حنفي، ساري (٢٠١١). «ثورتا الياسمين والميدان: قراءة سوسيولوجية.» **إضافات**: العدد ١٣، شتاء.

خريشة، إبراهيم (٢٠٠٠). «دور الحركة الطلابية في الأراضي الفلسطينية وعلاقتها مع السلطة والأحزاب بعد أوسلو.» في: مجدي المالكي (محرّر). **الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة: تجارب وآراء**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

الراوي، أحمد (٢٠٠١). «أندونيسيا.. تحديات اللامركزية أكبر من استقالة أو إقالة رئيس.» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠١/٥/٣.

سالم، وليد (١٩٨٣). **الحركة الطلابية: البعد النظري وانماط الممارسة في التشكيلات والبلدان المختلفة**. القدس: [د. ن.].

سالم، وليد (٢٠٠٠). «الحركة الطلابية بين مهمات استكمال التحرر الوطني ومهمات البناء الديمقراطي.» في: مجدي المالكي (محرّر). **الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة: تجارب وآراء**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

سراج للإعلام (٢٠١٣). «أبو زهري: انتخابات بيرزيت رسالة بأن حماس قوية ومتجذرة بالضفة.» سراج للإعلام، . < http://seraj.ps >

سلامة، بلال عوض (٢٠١٣). «الحركة الطلابية في بيت لحم.» **الحوار المتمدن**: العدد

٤٠٦٥، ٢٠١٣/٤/١٧.

الشيخ، عبد الرحيم (٢٠١٣). «مذكرات جابي برامكي (١٩٢٩ ــ ٢٠١٢): جامعة بيرزيت وسردية الانتصار على الموت.» جامعة بيرزيت: ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، < http://www.birzeit.edu/ar/node102841 > .

العطري، عبد المعطي (٢٠١١). «سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية.» **إضافات**، العدد ١٣، شتاء.

غياظة، عماد (٢٠٠٠). **الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفاعلية**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

كتاب، إيلين (٢٠٠٠). «الحركة الطلابية الفلسطينية وأبعادها الاجتماعية النسوية.» في: مجدي المالكي (محرّر). **الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة: تجارب وآراء**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

ماركوز، هربرت (١٩٧٣). **الإنسان ذو البعد الواحد**. ترجمة جورج طرابيشي. بيروت: منشورات دار الآداب.

المالكي، مجدي (٢٠٠٠). «التحول في ملامح الحركة الطلابية.» في: مجدي المالكي (محرّر). **الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة: تجارب وآراء**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

محمد، جبريل (٢٠٠٠). «الحركة الطلابية: توجد هنا خميرة نقابية وديمقراطية.» في: مجدي المالكي (محرّر). **الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة: تجارب وآراء**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

معالي، خالد (٢٠١٣). «قراءة علمية لانتخابات جامعة بيرزيت.» مدونة الكاتب الصحفي خالد معالي، . < http://blog.amin.org/khalid >

هلال، جميل (٢٠٠٦). **الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

هلال، جميل (٢٠٠٩). **اليسار الفلسطيني إلى أين؟: اليسار الفلسطيني يحاور نفسه ويتأمل مصيره**. لوكسمبورغ: مؤسسة روزا.